

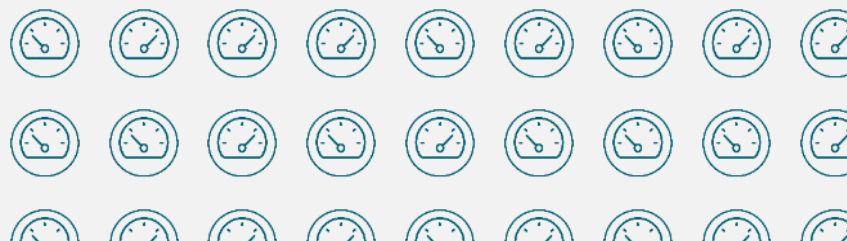
# بارومتر الأعمال

يوليو - سبتمبر 2021

العدد 60



الأداء والتوقعات لمجتمع الأعمال المصري





## عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

## أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

- رئيس مجلس الإدارة:** عمر مهنا، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي
- نائب رئيس مجلس الإدارة:** طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن
- الأمين العام:** محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة
- أمين الصندوق:** علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم
- أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
- أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
- علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE
- هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة
- حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
- محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو
- الرؤساء الفخريون للمركز**
- جلال الزربية، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة
- حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

## فريق العمل بالمركز

<http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

### الإدارة التنفيذية

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث  
ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

### إدارة البحوث

د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي\*  
راما سعيد - اقتصادي أول  
رشا سيف - اقتصادي أول  
سلمى بهاء - اقتصادي أول  
محمد حسني - اقتصادي  
أحمد داوود - اقتصادي  
عبد الرحمن ياسر - اقتصادي  
مهند مهدي - باحث اقتصادي  
ماريان عادل - باحث اقتصادي  
رنا القناري - مساعد المدير التنفيذي

### إدارة التحليل الإحصائي

خالد وحيد - رئيس إدارة التحليل الإحصائي\*  
أحمد فتحي - مساعد بحوث\*  
حسام خاطر - مساعد بحوث\*  
محمد خاطر - مساعد بحوث\*

### إدارة التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير  
فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى

\* أعضاء فريق البحوث ذوو العلاقة المباشرة بهذا العدد.

### إدارة تكنولوجيا المعلومات

د. قدرى سيد - مدير تكنولوجيا المعلومات  
إبراهيم الإمبابي - مسؤول نظم ومعلومات

### إدارة الاتصالات الرقمية

وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية  
محمد عبد الحكيم - أخصائي اتصالات

### الشؤون المالية والإدارية

محمد لهيطة - المدير المالي  
أماني مدحت - مساعد تنفيذي  
محمد عاطف - مساعد إداري

حسين محمد - مساعد  
عمر موافي - مساعد  
صبحي حسين - مساعد  
وليد إبراهيم - مساعد  
عمرو محمد - مساعد

# بارومتر الأعمال

يوليو - سبتمبر 2021

العدد 60

## المحتويات

5 المنهجية

7 ملخص تنفيذي

11 نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

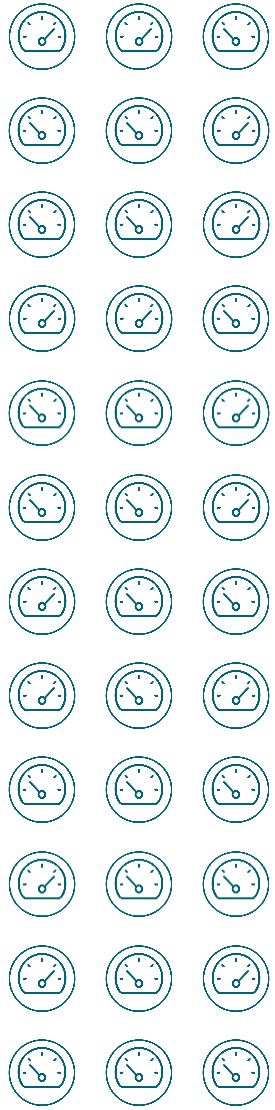
14 مؤشر بارومتر الأعمال

14 أولا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

18 ثانيا: المعوقات التي واجهت قطاع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر الشركات

25 ثالثا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية

30 ملحق الجداول



## المنهجية

استكمالاً لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييماً دورياً ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يليق الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

### 1. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



### 3. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



### 2. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج

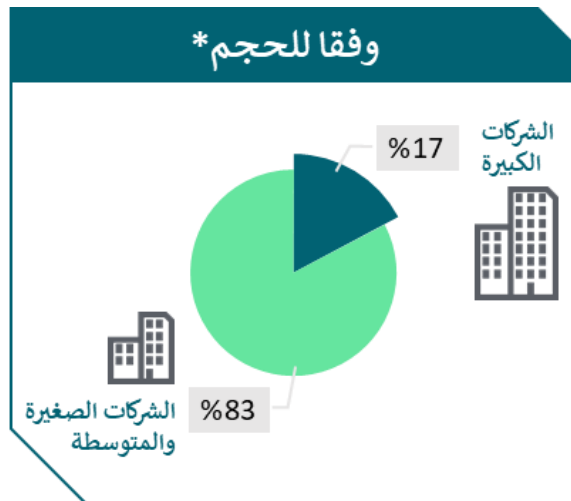


ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا؛ حيث من المهم تتبع تأثير الجائحة عليه خاصة في ظل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتعامل معها.

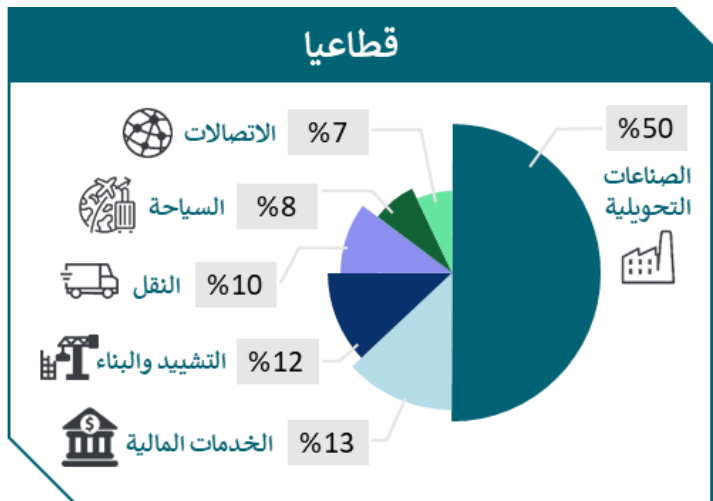
ويستعرض هذا التقرير تقييماً لأداء شركات العينة خلال الربع (يوليو-سبتمبر 2021) وتوقعاتها للربع (أكتوبر-ديسمبر 2021).

يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، ينتقل بعدها إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيراً، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

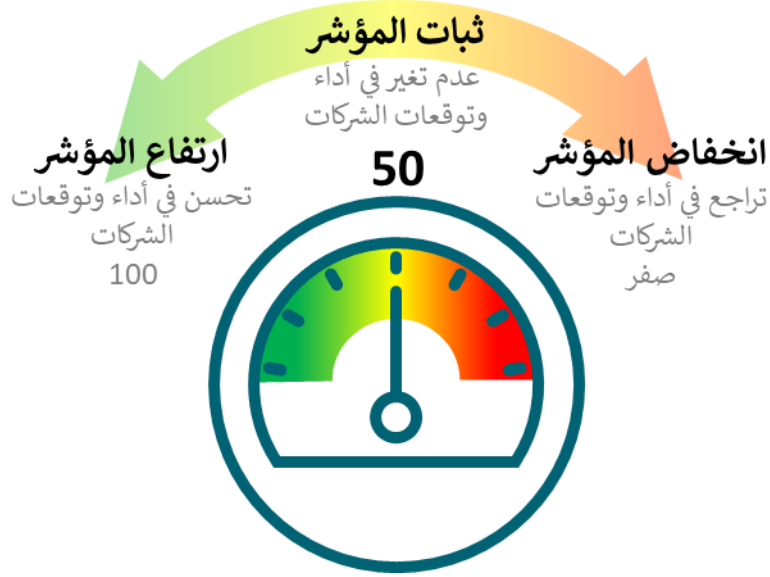
وقد تم بناء بارومتر الأعمال استناداً إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم 121 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



\* وفقاً لتعريف البنك المركزي الصادر في 5 مارس 2017



- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطاً لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيمة أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث  $I$  هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و  $S$  هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

ويساوي المؤشر 100 نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفراً بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ 50 نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين صفر و100 نقطة؛ حيث يعكس ارتفاع المؤشر بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلبي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

#### فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق/ الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات/ الأولويات لتتراوح ما بين صفر و 1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات/ الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات/ الأولويات تنازلياً حسب شدتها فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.



## ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييما دوريا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 121 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات و الأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والمخزون السلي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (يوليو - سبتمبر 2021) وتوقعاتها للربع (أكتوبر - ديسمبر 2021)<sup>1</sup> مع مقارنة النتائج بالربع السابق (أبريل - يونيو 2021) والربع المناظر (يوليو - سبتمبر 2020).

وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر 2021):

### أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

ثبتت مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وتوقعات بتحسّن طفيف في الأداء خلال الربع القادم، مع تباين الأداء والتوقعات على مستوى أحجام الشركات والقطاعات المختلفة

• واجه مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة العديد من التحديات ومن أبرزها: ركود الأسواق والارتفاع الجنوني في أسعار مدخلات الإنتاج وتكاليف الشحن نتيجة لاضطراب سلاسل الإمداد العالمية. وانعكست هذه التحديات في ثبات قيمة مؤشر أداء الأعمال عند المستوى المحايد ليسجل 50 نقطة خلال الربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر 2021). وبالرغم من ثبات أداء مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة إلا أنه يشكل تحسناً طفيفاً مقارنة بالربع السابق؛ وأداء متواضعاً مقارنة بالربع المناظر بثلاث نقاط.

• جاءت توقعات الأداء للربع (أكتوبر - ديسمبر 2021) أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة وهي توقعات أقل من مثيلتها خلال الربعين السابق والمناظر الأمر الذي ربما يعكس ارتفاع مستوى عدم اليقين بوجه عام سواء بشأن التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي وتطورات الفيروس من جانب وتعافي الطلب المحلي وتبني حلول جذرية لتحديات بيئة الأعمال محلياً من جانب آخر.

### على مستوى أحجام الشركات:

• جاء مؤشر الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة في الربع محل الدراسة أقل من المستوى المحايد بأربع نقاط، وهو أداء أقل من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر، بينما تجاوزت قيمة مؤشر أداء الأعمال للشركات الكبيرة المستوى المحايد بثلاث نقاط، وهو أداء أعلى من مثيله خلال الربع السابق وأقل من الربع المناظر.

• ويعكس التباين في قيم المؤشر للشركات وفقاً لحجمها تباين قدرات الشركات في مواجهة التحديات العالمية والمحلية؛ حيث تشدد حدة معاناة الشركات الصغيرة والمتوسطة من الركود والارتفاع الجنوني لتكاليف الإنتاج والشحن، بينما تحسّن أداء الشركات الكبيرة نتيجة الانتعاش النسبي في الطلب الخارجي مع عودة النشاط الاقتصادي وبوادر تعافيه من الجائحة نسبياً، علاوة على قدرة الشركات الكبيرة على التكيف مع الأزمة وتعديل أساليب عملها ووضع خطط لاستدامة أعمالها في المستقبل القريب.

• انعكست التحديات السابقة على توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي أعربت عن عدم تفاؤلها حيال تحسّن الأداء خلال الربع القادم؛ حيث انخفض مؤشر التوقعات بنقطتين عن المستوى المحايد متراجعا عن الربعين السابق والمناظر. وفي المقابل جاءت توقعات الشركات الكبيرة متفائلة بشأن تحسّن الأداء خلال الربع القادم، وهو ما يمكن أن يُعزى إلى التوقعات بانتهاء الموجة التضخمية العالمية والسيطرة على الفيروس وانتعاش الطلب في المستقبل القريب، علاوة على قدرة هذه الشركات على التعامل بشكل مرّن مع الأزمة بما يمكنها من الاستمرار.



<sup>1</sup> تم إجراء المسح خلال شهر أكتوبر 2021.



## على مستوى القطاعات الاقتصادية يُلاحظ ما يلي:

شهدت كافة القطاعات استمرار تراجع الأداء خلال الربع محل الدراسة؛ حيث سجلت جميعها قيما للمؤشر تقل عن المستوى المحايد، وذلك باستثناء قطاع النقل الذي سجل أداء أعلى من المستوى المحايد، وقطاع الاتصالات، والذي كان أداءه عند المستوى المحايد. وقد سجل قطاع التشييد والبناء أكبر تراجع في الأداء على مستوى القطاعات.

وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية وفقا لآراء العينة خلال الربع محل الدراسة مقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:

- تراجع الأداء في قطاع **الصناعات التحويلية** بشكل كبير مقارنة بالربع المناظر، ومن أهم أسباب التراجع الارتفاع الجنوني لأسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وبطء حركة الحاويات، وتأخر مدد التسليم، بالإضافة إلى صعوبات في تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات ACI أدت لبطء في حركة الاستيراد وتأخر مدد التسليم، فضلا عن ارتفاع أسعار الشحن البحري بصورة مبالغ فيها. كما أدى ضعف القوة الشرائية في السوق إلى انخفاض الطلب.
- سجل قطاع **التشييد والبناء** أكبر تراجع في الأداء على مستوى القطاعات، وهو أداء أقل من مثيله مقارنة بالربع السابق، ونفس أدائه خلال الربع المناظر، مما يعكس استمرار التحديات التي تواجه هذا القطاع من تراجع الطلب لدى الشركات ونقص السيولة في السوق وتطبيق الاشتراطات الجديدة في البناء، بالإضافة إلى المستجدات ومن أهمها ارتفاع أسعار مواد البناء بشكل كبير، وكذلك تعقد إجراءات التراخيص وارتفاع تكاليفها وزيادة الأعباء الضريبية على القطاع.
- جاء أداء قطاع **السياحة** أقل من المستوى المحايد، وإن كان أفضل منه خلال الربعين السابق والمناظر؛ مما يشير إلى تعافٍ تدريجي في القطاع ارتبط بانتعاش حركة السياحة الداخلية وارتفاع نسب الإشغال، وكذلك تحسن السياحة الخارجية بعد فتح خطوط الطيران لبعض الدول. إلا أن القطاع لا يزال يعاني من تداعيات الجائحة واستمرار توقف رحلات الحج والعمرة.
- سجل قطاع **الاتصالات** أداء عند المستوى المحايد، وهو أداء أقل من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر. وعلى الرغم من ارتفاع الطلب على خدمات ومنتجات القطاع، ووجود تعاقدات جديدة من دول الخليج على أنظمة السوفت وير، إلا أن عدم تحسن أداء القطاع خلال الربع محل الدراسة يرجع لأسباب متعددة من أهمها: ضعف السيولة لدى العملاء وبالتالي بطء تحصيل مستحقات شركات القطاع، وعدم وجود تمويل كافٍ لتشغيل وصيانة الشبكات، وانخفاض السيولة لدى الشركات مما يجعلها لا تقدم على الاستثمار في مشروعات ضخمة، وأخيرا وجود مشكلات في تنفيذ التحول الرقمي في العديد من الجهات الحكومية.
- تحسن ملحوظ في أداء قطاع **النقل** مقارنة بالربع السابق بعد تراجع حاد في الربع المناظر. ويمكن أن يرجع هذا التحسن إلى التعافي النسبي في حركة النقل الداخلي، وكذلك بسبب تعافي التجارة العالمية وحركة الملاحة الدولية نسبيا مع عودة النشاط الاقتصادي والتعافي النسبي من الجائحة وانتعاش الطلب.
- انخفض أداء قطاع **الخدمات المالية** بنقطة واحدة عن المستوى المحايد، مقابل ثباته خلال الربع السابق، وأداء أفضل في الربع المناظر. ويرجع هذا الانخفاض إلى الأنباء الخاصة بفرض ضريبة أرباح رأسمالية، على الرغم من الطرح الحكومي الجديد لشركة إي فاينانس، إلى جانب بعض الممارسات التي تهز ثقة المستثمرين في شفافية سوق المال، ومنها على سبيل المثال، تغيير قواعد التداول أثناء التداول وكذلك إلغاء التداول على بعض الأسهم دون إبداء أسباب.





أما بالنسبة للتوقعات، فقد جاءت التوقعات للربع القادم أقل من المستوى المحايد لكافة القطاعات فيما عدا قطاعي الاتصالات والصناعات التحويلية، والتي كانت توقعاتهما أفضل من الربع السابق إلا أنها ما زالت أقل من المناظر.

• تصدر قطاع الاتصالات كافة القطاعات من حيث تفاؤل مجتمع الأعمال بشأن تحسن أدائه خلال الربع القادم ويعكس ذلك ارتفاع الطلب على خدمات ومنتجات القطاع بشكل عام بالإضافة إلى جدية الحكومة في التحول الرقمي والبدء الفعلي في ميكنة المنظومة الضريبية والجمركية، إلا أنه يلاحظ أن هذا التفاؤل أقل من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر مما يعكس توقعات باستمرار التحديات الحالية التي تواجه الشركات في هذا القطاع.

• يعد قطاع النقل أكثر القطاعات تشاؤماً بشأن تحسن الأداء خلال الربع القادم، ويرتبط هذا التشاؤم بالتحديات العالمية الخاصة بعدم عودة حركة الشحن العالمية لطبيعتها، وارتفاع أسعار المستلزمات والطاقة، والضوابط البيئية المرتبطة بمواصفات الحاويات، بالإضافة إلى مخاوف من انخفاض الواردات بسبب التطبيق الفعلي لنظام الشحن المسبق وخروج بعض شركات التخليص والشحن من السوق وتعذر بعض المستوردين عن التسجيل بالإضافة لمشاكل في التنفيذ والنظام ككل.

ثانياً: المعوقات التي واجهت قطاع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

استمر إجماع الشركات بكافة أحجامها على ارتفاع تكاليف الإنتاج كأبرز معوق يواجهها، يليه ضعف القوة الشرائية، ثم زيادة رسوم الخدمات الحكومية وإجراءاتها، وتحديات تتعلق بالمنظومة الضريبية خلال الربع محل الدراسة.

كما أظهرت النتائج معوقات أخرى واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة ومنها تحديداً القرارات المفاجئة للجهات الحكومية وعدم وجود فترة كافية للتنفيذ، وكذلك تأخير صرف مردود القيمة المضافة ودعم الصادرات في الوقت الذي تعاني فيه الشركات من أزمة سيولة.

تباينت شدة المعوقات التي تواجه الشركات وفقاً للحجم والقطاع الاقتصادي

• على مستوى أحجام الشركات: استمر تصدر إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية لقائمة المعوقات التي تواجه الشركات الكبيرة، يليه ارتفاع تكاليف الإنتاج ثم زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية ومعاناة الشركات من المنظومة الضريبية، في حين استمرت معاناة الشركات الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع تكاليف الإنتاج باعتباره المعوق الأساسي لها خلال الربع الحالي لأسباب سبق تناولها في الأجزاء السابقة، يليها ضعف القوة الشرائية وتراجع الطلب نتيجة البطالة وتراجع الدخل الحقيقية نظراً لزيادة الأعباء على المستهلكين، ثم تحديات تتعلق بزيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية وإجراءات التعامل مع الجهات الحكومية.

• على مستوى القطاعات الاقتصادية: هناك تباين في المعوقات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء ارتفاع تكاليف الإنتاج والتشغيل كأبرز معوق لكل من قطاع الصناعات التحويلية والتشييد والبناء وقطاع النقل، بينما جاءت إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية كأبرز معوق لكل من قطاعي السياحة والاتصالات، كما جاءت المنظومة الضريبية كأبرز معوق لقطاع الخدمات المالية يليها تخبط السياسات الاقتصادية.



• أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها: تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، تسهيل الإجراءات الحكومية، تحسين سياسات الاستثمار، وتخفيف الأعباء الضريبية. وتباينت الأولويات وفقا لأحجام الشركات والقطاعات الاقتصادية كما يلي:

• **على مستوى أحجام الشركات:** ترى الشركات الكبيرة أن تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية وما يتبعه من تسهيل للإجراءات الحكومية، ثم تحسين سياسات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الحكومية ينبغي أن يكون على قائمة الأولويات لتحسين مناخ الأعمال. وتتفق الشركات الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة على أهمية تحسين آليات التحول الرقمي وما يتبعه من تسهيل للإجراءات الحكومية، بالإضافة إلى ضرورة حل مشاكلها مع المنظومة الضريبية، وتخفيض الرسوم على الخدمات الحكومية، ومعالجة التحديات المرتبطة بالتضخم كأهم أولويات تحسين مناخ الأعمال. كما أضافت أولويات أخرى ومنها فتح أسواق تصديرية وتقديم الدعم اللازم للمنافسة في السوق الخارجية، ووضع سياسات جديدة لجذب المستثمرين.

• **على مستوى القطاعات الاقتصادية:** تباينت الأولويات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية على رأس أولويات كل من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع السياحة والنقل والاتصالات، بينما جاء تسهيل الإجراءات الحكومية من أهم أولويات قطاع التشييد والبناء، وجاء تخفيض الضرائب كأبرز أولوية لقطاع الخدمات المالية.

• **في ضوء مشروعات الحكومة وتوجهاتها الحالية** تتوقع غالبية الشركات استمرار التحسن في البنية التحتية نظرا للمشروعات المختلفة التي تنفذها الدولة في هذا المجال، يليه التحول الرقمي للخدمات الحكومية نتيجة الجهود المتعددة التي يتم الإعلان عنها في هذا الشأن.

#### ثالثا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية

• **على مستوى تقييم الأداء،** سجلت كافة مؤشرات تقييم الأداء للشركات الكبيرة قيما أعلى من المستوى المحايد، بينما تباينت قيم المؤشرات للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث سجل مؤشر أسعار المنتجات النهائية ارتفاعا لكافة الشركات نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات والأجور، واستمر تراجع مؤشري الاستثمار والتشغيل للشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسنا للشركات الكبيرة.

• **على مستوى التوقعات،** بينما تتوقع الشركات الكبيرة ارتفاع مؤشرات النشاط الاقتصادي، تتوقع الشركات الصغيرة والمتوسطة انخفاض معظم المؤشرات عن المستوى المحايد خلال الربع القادم. وتتوقع كافة الشركات استمرار ارتفاع أسعار المدخلات والأجور، وانعكاس ذلك في ارتفاع أسعار المنتجات النهائية. وأخيرا، تتوقع كافة الشركات ثبات مؤشر التشغيل عند المستوى المحايد، وارتفاع طفيف في قيمة مؤشر الاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة عن المستوى المحايد وثباته للشركات الكبيرة.



## نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

يلقي هذا الجزء نظرة عامة على بعض التطورات الرئيسية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وكذلك أداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر (وفقاً لأحدث البيانات المتاحة محلياً حتى تاريخ نشر هذا التقرير).

### تراجع طفيف في توقعات التعافي العالمي وزيادات متسارعة في معدلات التضخم:

خفض صندوق النقد الدولي من توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2021 بشكل طفيف؛ حيث توقع في أكتوبر 2021 أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي لنحو 5.9%، متراجعا بنسبة 0.1% عن توقعاته خلال يوليو الماضي. وجاء خفض الصندوق لتوقعاته بصورة طفيفة على إثر تراجع توقعاته لنمو الاقتصاديات المتقدمة من 5.6% في توقعات يوليو الماضي لنحو 5.2% خلال توقعات أكتوبر 2021 ليعكس تأثير اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية ونقص المواد الخام والتي أسفرت عن توقف بعض خطوط الإنتاج، بالإضافة لتخفيض توقعاته للنمو في الدول النامية منخفضة الدخل نظراً لاستمرار معاناتها من تحورات فيروس كورونا وضعف معدلات التطعيم وهشاشة المنظومة الصحية بها (IMF 2021).<sup>2</sup>

ما زال الاقتصاد العالمي يواجه موجات متسارعة من التضخم نتيجة الزيادات الكبيرة في أسعار الطاقة والمواد الخام الأولية وتكاليف الشحن خلال الربع الثالث من عام 2021؛ حيث ارتفعت أسعار الطاقة بنحو 16% عن مثيلتها في الربع السابق، وكانت الارتفاعات في أسعار الغاز الطبيعي والفحم أعلى منها بالنسبة للنفط الخام. وأدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى ارتفاع أسعار الأسمدة، فضلاً عن التغيرات المناخية غير المواتية والتي أدت إلى ارتفاع متوسط مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة لشهر سبتمبر 2021 بمقدار 30.2 نقطة عن مثيله خلال سبتمبر الماضي (FAO 2021).<sup>3</sup>

ويعكس ارتفاع معدل التضخم العالمي استمرار الاختلالات بين جانبي الطلب والعرض؛ حيث شهدت الاقتصاديات المتقدمة والناشئة زيادات في معدل الطلب بعد التعافي والتخفيف من الإجراءات الاحترازية تتجاوز معدل نمو جانب العرض، الذي شهد تراجعاً أثناء انتشار الجائحة وإجراءات الغلق علاوة على اضطرابات سابقة نتيجة لعوامل بيئية بالأساس (WB 2021).<sup>4</sup>

ولا يزال عدم اليقين يحد من القدرة على تحديد موعد انتهاء الموجه التضخمية وعودة سلاسل الإمداد لمستويات ما قبل الجائحة، إلا أنه من المؤكد أن ارتفاع أسعار الطاقة والسلع سيكون له تأثيرات سلبية قد تطول مدتها على معدلات النمو وحركة النشاط الاقتصادي خاصة في الدول مستوردة الطاقة و/ أو تلك التي لديها تحديات تتعلق بالأمن الغذائي.

ومحلياً، فكما أشار العدد السابق من بارومتر الأعمال تضرر مجتمع الأعمال المصري من اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية؛ حيث عانى من ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار الشحن وتأخر مدد التسليم. ومن المؤكد أنه سوف تظهر تأثيرات أوضح للارتفاعات الكبيرة في أسعار الطاقة والمواد الخام وتكاليف الشحن على المنتجين في مصر خلال الأشهر القليلة القادمة، خاصة وأن نسبة السلع الوسيطة والمواد الخام تصل لنحو 35%، 14% كمتوسط من إجمالي الواردات المصرية خلال آخر عشر سنوات.<sup>5</sup>

وعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية الكلية، فلم تغير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية من توقعاتها للنمو الاقتصادي؛ حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع والأخير من العام المالي 2021/2020 إلى 7.7% وبذلك يكون متوسط معدل النمو السنوي في حدود 3.3% لعام 2021/2020 مقابل 3.6% في العام المالي السابق.

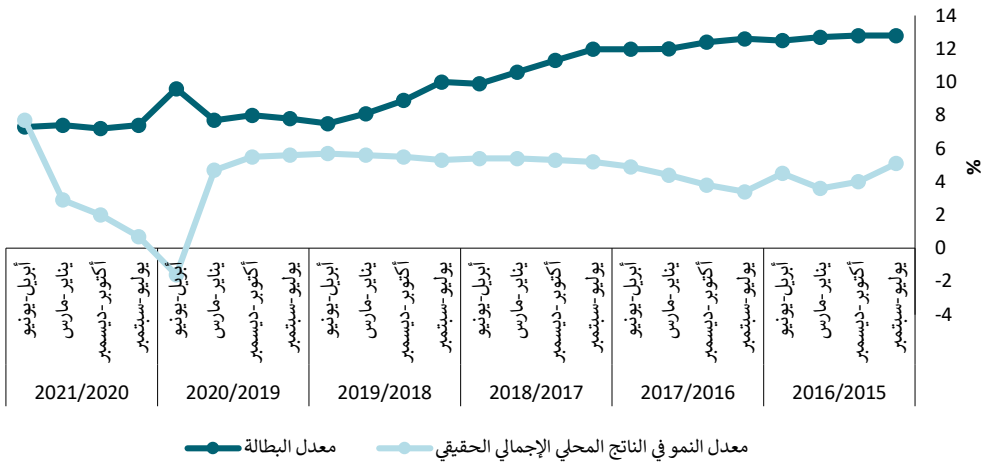
International Monetary Fund. 2021. World Economic Outlook: Recovery during a Pandemic. October, IMF.<sup>2</sup>

Food and Agriculture Organization (FAO). 2021. Food Price Index, World Food Situation. Food and Agriculture Organization (FAO).<sup>3</sup>

World Bank (WB). 2021. Commodity Market Outlook. October, WB.<sup>4</sup>

حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات التجارة الخارجية الصادرة عن البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.<sup>5</sup>

## الشكل 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة

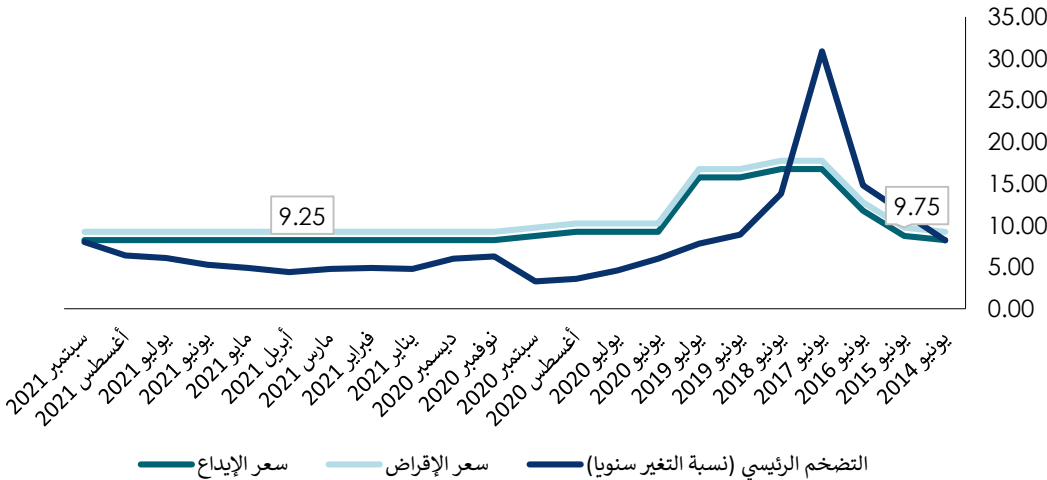


المصادر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة، سبتمبر 2021؛ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، سبتمبر؛ ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ارتفع معدل التضخم السنوي خلال شهر سبتمبر 2021 ليبلغ 8% مقابل 6.4% في الشهر السابق و3.3% سبتمبر 2020 ليعكس ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لمجموعة الإنفاق على الطعام والشراب نتيجة ارتفاع أسعار الخضروات ( الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2021).<sup>6</sup>

وترى لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي أن معدل التضخم مازال يتسق مع المعدل المستهدف (7%) خلال عام 2021/2022 لذا قررت الإبقاء على معدلات العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم عند 8.25%، و9.25%، و8.75% على التوالي (الشكل 2) (البنك المركزي المصري 2021).<sup>7</sup>

## الشكل 2: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

وعلى المستوى الخارجي، حقق ميزان المدفوعات خلال العام المالي 2021/2020 فائضا كليا بلغ نحو 1.9 مليار دولار مقارنة بعجز بلغ نحو 8.6 مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويرجع هذا الفائض بالأساس إلى تحقيق الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفق للداخل بلغ نحو 23.4 مليار دولار خلال العام 2021/2020 مقابل 5.4 مليار دولار في العام السابق، وفي نفس الوقت ارتفاع عجز حساب المعاملات الجارية بنسبة 64% ليصل إلى نحو 18.4 مليار دولار خلال العام 2021/2020.

<sup>6</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين، سبتمبر 2021.  
<sup>7</sup> البنك المركزي المصري، بيان لجنة السياسة النقدية في 16 سبتمبر 2021.

وفيما يلي توضيح موجز لأهم التطورات التي شهدتها البنود الرئيسية لميزان المدفوعات على النحو التالي:

### (1) حساب المعاملات الجارية:

- تراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل 42.9% ليقصر على نحو 5.1 مليار دولار خلال العام 2021/2020 مقابل 9 مليار دولار كنتيجة أساسية لتراجع الإيرادات السياحية بمعدل 50.7% وتراجع متحصلات النقل بمعدل 4.5%.

- ارتفع عجز الميزان التجاري غير البترولي بمعدل 16.7% ليسجل نحو 42.1 مليار دولار خلال العام 2021/2020 وذلك نتيجة ارتفاع الواردات غير البترولية بنحو 15% عن قيمتها خلال العام المالي السابق بينما زادت الصادرات غير البترولية بنحو 12% عن قيمتها خلال العام المالي السابق لتسجل 20 مليار دولار خلال العام المالي 2021/2020.

- حد من تفاقم عجز حساب المعاملات الجارية ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل 13.2% لتسجل نحو 31.4 مليار دولار خلال العام المالي 2021/2020 بالإضافة إلى تحسن عجز الميزان التجاري البترولي نتيجة ارتفاع الصادرات البترولية بنسبة 1% عن قيمتها خلال العام الماضي لتسجل 8.6 مليار دولار خلال عام 2021/2020 وتراجع الواردات البترولية بنسبة 3% عن قيمتها خلال العام الماضي لتسجل نحو 8.6 مليار دولار خلال عام 2021/2020.

### (2) حساب المعاملات الرأسمالية والمالية:

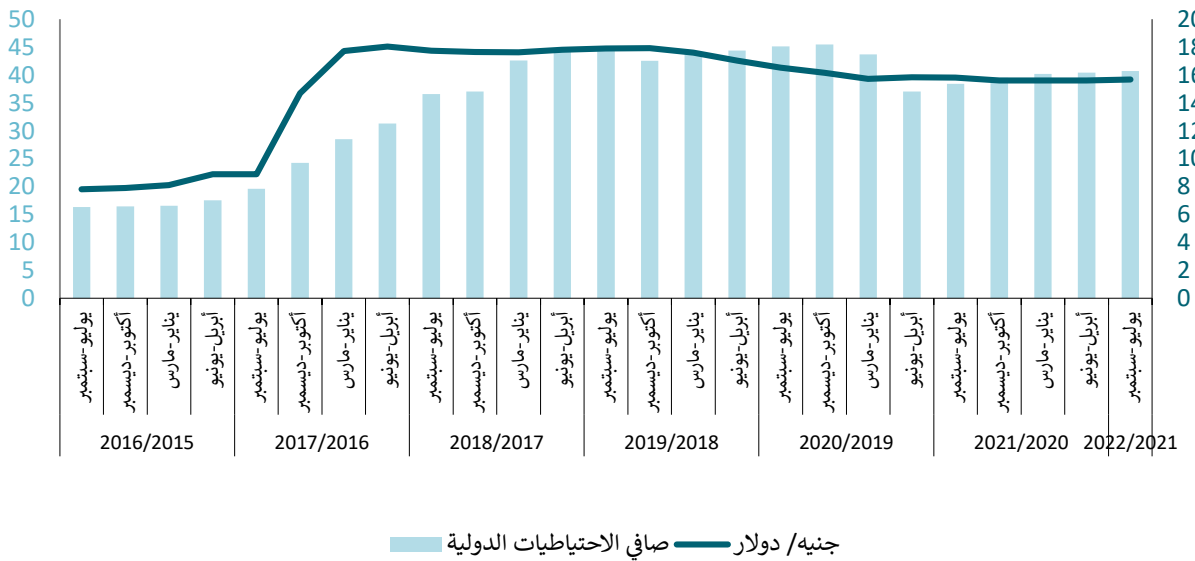
- تحول الاستثمارات بمحفظه الأوراق المالية إلى صافي تدفق للداخل بلغ نحو 18.7 مليار دولار خلال العام المالي 2021/2020 مقابل صافي تدفق للخارج بلغ نحو 7.3 مليار دولار في العام المالي السابق.

- تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنسبة 31% عن قيمته في العام المالي السابق ليسجل 5.2 مليار دولار خلال العام المالي 2021/2020.

ما زالت الجائحة تؤثر سلبا على بعض مصادر النقد الأجنبي لمصر، وتحديدًا الإيرادات السياحية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الاستقرار النسبي لإجمالي مصادر مصر من النقد الأجنبي خاصة من تحويلات العاملين بالخارج أدى إلى ارتفاع صافي الاحتياطيات الأجنبية لتكون في حدود 40.7 مليار دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر 2021 مرتفعة بنسبة 1% عن قيمتها خلال الربع السابق و5% عن مثلتها خلال الربع المناظر من العام المالي السابق. وساهم ارتفاع حصيلة النقد الأجنبي في استقرار سعر صرف الجنيه مقابل الدولار ليثبت عند 15.6 جنيها/ دولار منذ يوليو 2020 إلا أنه تراجع بشكل طفيف ليسجل 15.7 جنيها/ دولار خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2021 (الشكل 3).

مليار دولار

جنيه/دولار



الشكل 3:  
صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.



## أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

ثبات مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وتوقعات بتحسن طفيف في الأداء خلال الربع القادم، مع تباين الأداء والتوقعات على مستوى أحجام الشركات والقطاعات المختلفة.

### 1-1 تطور المؤشر الإجمالي

يعاني مجتمع الأعمال من حالة إحباط نتيجة الركود والارتفاع الجنوني في أسعار مدخلات الإنتاج وتكاليف الشحن نتيجة لاضطراب سلاسل الإمداد العالمية، حيث سجل مؤشر أداء الأعمال 50 نقطة خلال الربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر 2021). وبالرغم من ثبات أداء مجتمع الأعمال، إلا أنه يعد أفضل بنقطة واحدة عن مثيله في الربع السابق وأقل من الربع المناظر بثلاث نقاط (الشكل 1-1).

تقييم الأداء

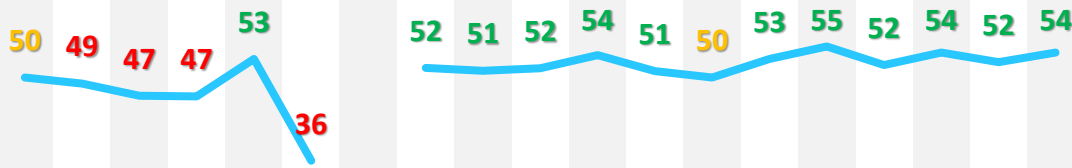


التوقعات



تطور  
المؤشر  
الإجمالي

الشكل 1-1: تقييم الأداء



يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	
2021				2020				2019				2018				2017

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

وعلى الرغم من عدم وضوح الرؤية بالنسبة لحالة الركود الاقتصادي والمشاكل المرتبطة بارتفاع تكاليف الإنتاج والشحن خلال الربع القادم، إلا أن ذلك لم يمنع مجتمع الأعمال من الإدلاء بتوقعات أعلى من المستوى المحايد بشكل طفيف للربع (أكتوبر - ديسمبر 2021)، وهي توقعات أقل من مثيلتها خلال الربعين السابق والمناظر، مما يعكس ارتفاع مستوى عدم اليقين عموماً سواء بشأن التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي وتطورات الفيروس من جانب وتعافي الطلب المحلي وتبني حلول جذرية لتحديات بيئة الأعمال محلياً من جانب آخر.

تطور  
المؤشر  
الإجمالي

الشكل 1-2: التوقعات



أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	
2021				2020				2019				2018				2017

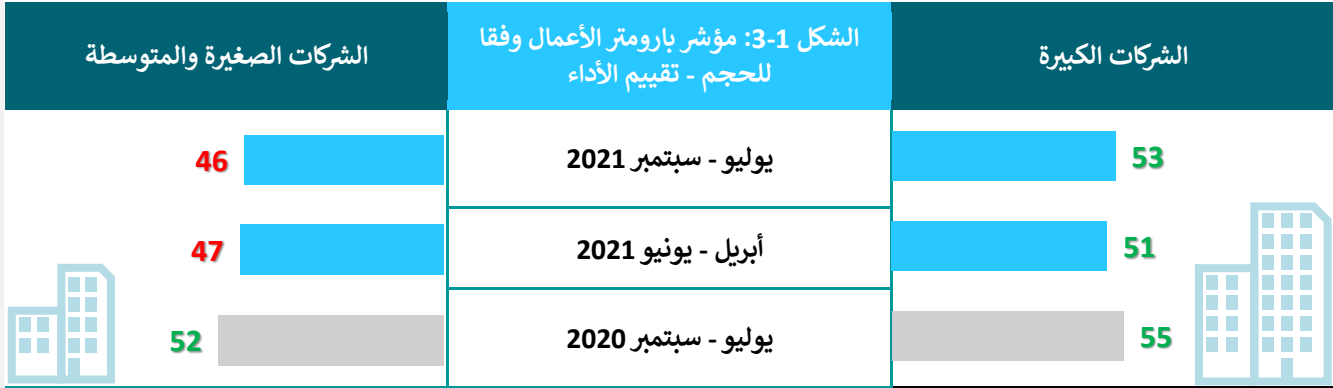
المصدر: نتائج الاستبيان.

\* البيانات الخاصة بالفترة أبريل-يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.



## 2-1 المؤشر وفقا لأحجام الشركات

سجل مؤشر أداء الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة 46 نقطة خلال الربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر 2021) وهي قيمة أقل من المستوى المحايد بأربع نقاط، وأقل من مثيله في الربع السابق بنقطة واحدة، وأقل من الربع المناظر بست نقاط؛ مما يعكس عدم قدرة الشركات على تحمل أعباء الارتفاع الجنوني لتكاليف الإنتاج والشحن، علاوة على ضعف قدرتها على التكيف مع الأزمات وما تسببت فيه من ركود. وظلت قيمة مؤشر أداء الأعمال للشركات الكبيرة خلال الربع محل الدراسة أعلى من المستوى المحايد، وهو أداء أعلى منه في الربع السابق، وأقل من الربع المناظر بنقطتين، مما يعكس تحسن أداء الشركات الكبيرة والانتعاش النسبي في الطلب الخارجي مع عودة النشاط الاقتصادي وبيادر تعافيه من الجائحة نسبيا. ويعكس هذا الأداء قدرة الشركات الكبيرة على التكيف مع الأزمة وتعديل أساليب عملها ووضع خطط مستدامة (الشكل 1-3).



المصدر: نتائج الاستبيان.

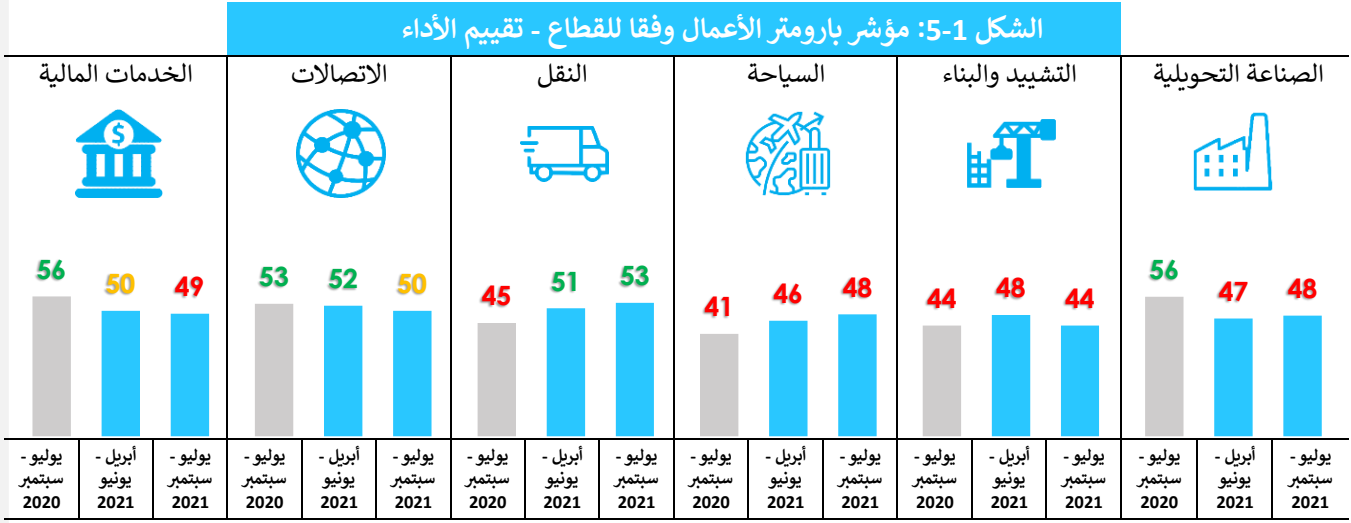
وجاءت توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة للربع القادم غير متفائلة، حيث سجل مؤشر التوقعات انخفاضا قدره نقطتين عن المستوى المحايد، وانخفاضا عن قيمته في الربعين السابق والمناظر. مما يؤكد على شدة المعاناة الحالية لهذه الشركات نتيجة الركود وارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم تفاؤلها بحلول قريبة، وبالتالي يلقي الضوء على ضرورة وضع استراتيجية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل العملية الإنتاجية. وعلى النقيض، جاءت توقعات الشركات الكبيرة حيال الربع القادم متفائلة؛ حيث ارتفعت قيمة مؤشر التوقعات بالنسبة للشركات الكبيرة عن المستوى المحايد لتسجل 54 نقطة، وهو أداء أعلى من مثيله للربع السابق بنقطتين وأقل تفاؤلا من الربع المناظر بنقطة واحدة. ويُعزى هذا التفاؤل إلى التوقعات بانتهاء الموجة التضخمية العالمية والسيطرة على الفيروس وانتعاش الطلب في المستقبل القريب، علاوة على قدرة الشركات الكبيرة على التعامل بشكل مرن مع الأزمة بما يمكنها من الاستمرار (الشكل 1-4).



المصدر: نتائج الاستبيان.

### 3-1 المؤشر وفقا للقطاعات الاقتصادية

شهدت كافة القطاعات استمرار تراجع الأداء خلال الربع محل الدراسة؛ حيث سجلت جميعها قيما أقل من المستوى المحايد، وذلك باستثناء قطاع النقل الذي سجل أداء أعلى من المستوى المحايد، وقطاع الاتصالات الذي كان أداءه عند المستوى المحايد (الشكل 1-5).



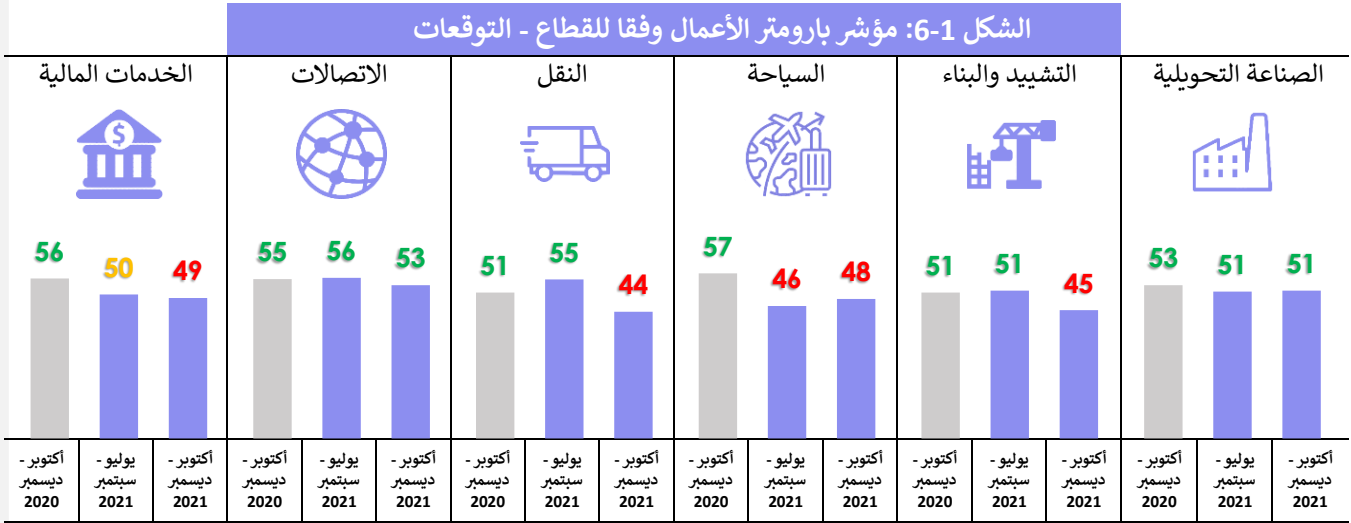
المصدر: نتائج الاستبيان.

وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية وفقا لآراء العينة خلال الربع محل الدراسة مقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:

- تراجع الأداء في قطاع الصناعات التحويلية خلال الربع محل الدراسة وهو تراجع كبير إذا ما قورن بأدائه خلال الربع المناظر إلا أنه يعد أفضل بنقطة واحدة عن مثيله بالربع السابق، ومن أهم أسباب التراجع الارتفاع الجنوني في أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وبطء حركة الحاويات وتأخر مدد التسليم، وكذلك صعوبات في تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات ACI أدت لبطء في حركة الاستيراد وتأخر مدد التسليم، فضلا عن ارتفاع أسعار الشحن البحري بصورة مبالغ فيها. وكذلك ضعف القوى الشرائية في السوق وانخفاض الطلب.
- شهد قطاع التشييد والبناء أكبر تراجع في الأداء على مستوى القطاعات وهو أداء أقل من مثيله بالربع السابق، ونفس أدائه خلال الربع المناظر مما يعكس استمرار التحديات التي تواجه هذا القطاع من العام السابق بالإضافة إلى المستجدات ومن أهمها، ارتفاع أسعار مواد البناء بشكل كبير، تعقد إجراءات الترخيص وارتفاع تكاليفها، علاوة على الاشتراطات الجديدة في قانون البناء الموحد، وكذلك زيادة الأعباء الضريبية على القطاع، فضلا عن تراجع الطلب في السوق ونقص السيولة لدى الشركات.
- استمر تراجع أداء قطاع السياحة، حيث لا تزال قيمة المؤشر أقل من 50 نقطة، إلا أن أداء القطاع يعد أفضل منه خلال الربعين السابق والمناظر؛ مما يشير إلى تعاف تدريجي في القطاع ارتبط بانتعاش حركة السياحة الداخلية وارتفاع نسب الإشغال، وكذلك تحسن السياحة الخارجية بعد فتح خطوط الطيران لبعض الدول. إلا أن القطاع لا يزال يعاني من تداعيات الجائحة واستمرار توقف رحلات الحج والعمرة.
- شهد قطاع الاتصالات ثباتا في الأداء، وإن جاء أدؤه أقل من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر على الرغم من ارتفاع الطلب على خدمات ومنتجات القطاع، ووجود تعاقدات جديدة من دول الخليج على أنظمة السوفت وير، إلا أنه يعاني من ضعف السيولة لدى العملاء، وبالتالي بطء تحصيل مستحقات شركات القطاع، وعدم وجود تمويل كاف لتشغيل وصيانة الشبكات وانخفاض السيولة لدى الشركات مما يجعلها لا تقدم على الاستثمار في مشروعات ضخمة، وفي نفس الوقت ارتفاع أسعار المستلزمات المستوردة، وأخيرا وجود مشكلات في تنفيذ التحول الرقمي في العديد من الجهات الحكومية.
- تحسن ملحوظ في أداء قطاع النقل مقارنة بالربع السابق بعد تراجع حاد في الربع المناظر. ويرجع التحسن إلى التعافي النسبي في حركة النقل الداخلي، وكذلك بسبب تعافي التجارة العالمية وحركة الملاحة الدولية نسبيا مع عودة النشاط الاقتصادي والتعافي من الجائحة وانتعاش الطلب.

• شهد قطاع الخدمات المالية أداءً منخفضاً بنقطة واحدة عن المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة مقابل ثبات في الأداء خلال الربع السابق، وتحسن ملحوظ في الربع المناظر، ويرجع هذا الانخفاض إلى الأنباء الخاصة بفرض ضريبة أرباح رأسمالية، على الرغم من الطرح الحكومي الجديد لشركة إي فاينانس، إلى جانب بعض الممارسات التي تهز ثقة المستثمرين في شفافية سوق المال، ومنها على سبيل المثال، تغيير قواعد التداول أثناء التداول وكذلك إلغاء التداول على بعض الأسهم دون إبداء أسباب.

أما على مستوى التوقعات، فقد جاءت التوقعات للربع القادم أقل من المستوى المحايد لكافة القطاعات فيما عدا قطاعي الاتصالات والصناعات التحويلية، والتي كانت توقعتهما أفضل من الربع السابق ولكنها لا تزال أقل من الربع المناظر، كما يتضح من الشكل (6-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

وفيما يلي تحليل توقعات الأداء للقطاعات الاقتصادية للربع القادم ومقارنتها بالربعين السابق والمناظر:

• تصدر قطاع الاتصالات كافة القطاعات من حيث تفاؤل مجتمع الأعمال بشأن أدائه خلال الربع القادم ويعكس ذلك ارتفاع الطلب على خدمات ومنتجات القطاع بشكل عام بالإضافة إلى جدية الحكومة في التحول الرقمي والبدء الفعلي في ميكنة المنظومة الضريبية والجمركية، إلا أنه يلاحظ أن هذا التفاؤل أقل من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر مما يعكس توقعات الشركات باستمرار التحديات الحالية التي تواجهها.

• ويأتي قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة التالية من حيث التفاؤل بتحسين الأداء، وإن كانت هذه التوقعات، هي نفس توقعات الربع السابق وأقل من مثيلتها في الربع المناظر. وترتبط التوقعات الإيجابية بكون الموجة التضخمية العالمية مؤقتة والقدرة على السيطرة على الفيروس والتعافي التدريجي في الطلب على المستويين الخارجي والمحلي.

• يعد قطاع النقل أكثر القطاعات تشاؤماً بشأن تحسن الأداء خلال الربع القادم ويرتبط هذا التشاؤم بالتحديات العالمية الخاصة بعدم عودة حركة الشحن العالمية لطبيعتها وارتفاع أسعار المستلزمات والطاقة والضوابط البيئية المرتبطة بمواصفات الحاويات بالإضافة إلى مخاوف من انخفاض الواردات بسبب التطبيق الفعلي لنظام الشحن المسبق وخروج بعض شركات التخليص والشحن من السوق وتعذر بعض المستوردين عن التسجيل بالإضافة لمشاكل في التنفيذ والنظام ككل.

• استمر تشاؤم قطاع التشييد والبناء بعد تفاؤله الطفيف خلال الربعين السابق والمناظر نظراً لتوقعات باستمرار الركود وارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف السيولة لدى الشركات والعملاء.

• استمر تشاؤم قطاع السياحة وإن كان مؤشر التوقعات الخاص به أفضل من مثيله خلال الربع السابق، ويرتبط ذلك بالمستجدات المرتبطة بالفيروس من موجات وسلالات جديدة، ويضاف إلى ذلك الاشتراطات الجديدة المقيدة للسفر وتحركات الأفراد والخدمات التي يحصلون عليها داخل العديد من البلدان وفقاً لإجراءاتها الاحترازية وجهودها في السيطرة على الفيروس.

• وجاءت توقعات شركات الخدمات المالية أقل من مثيلتها خلال الربعين السابق والمناظر نتيجة الأنباء الخاصة بفرض ضريبة أرباح رأسمالية يتم تطبيقها مع بداية عام 2022 الأمر الذي سوف يعكس على قرارات الاستثمار في البورصة المصرية، وعدم التفاؤل بتحسين أداء سوق المال وضبط قواعد التعامل وشفافيتها.

## ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

استمر إجماع الشركات بكافة أحجامها على ارتفاع تكاليف الإنتاج كأبرز معوق يواجهها، يليه ضعف القوة الشرائية، ثم زيادة رسوم الخدمات الحكومية وإجراءاتها، وتحديات تتعلق بالمنظومة الضريبية خلال الربع محل الدراسة، (وتباينت شدة المعوقات التي تواجه الشركات وفقاً للحجم والقطاع الاقتصادي).

### المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال ككل

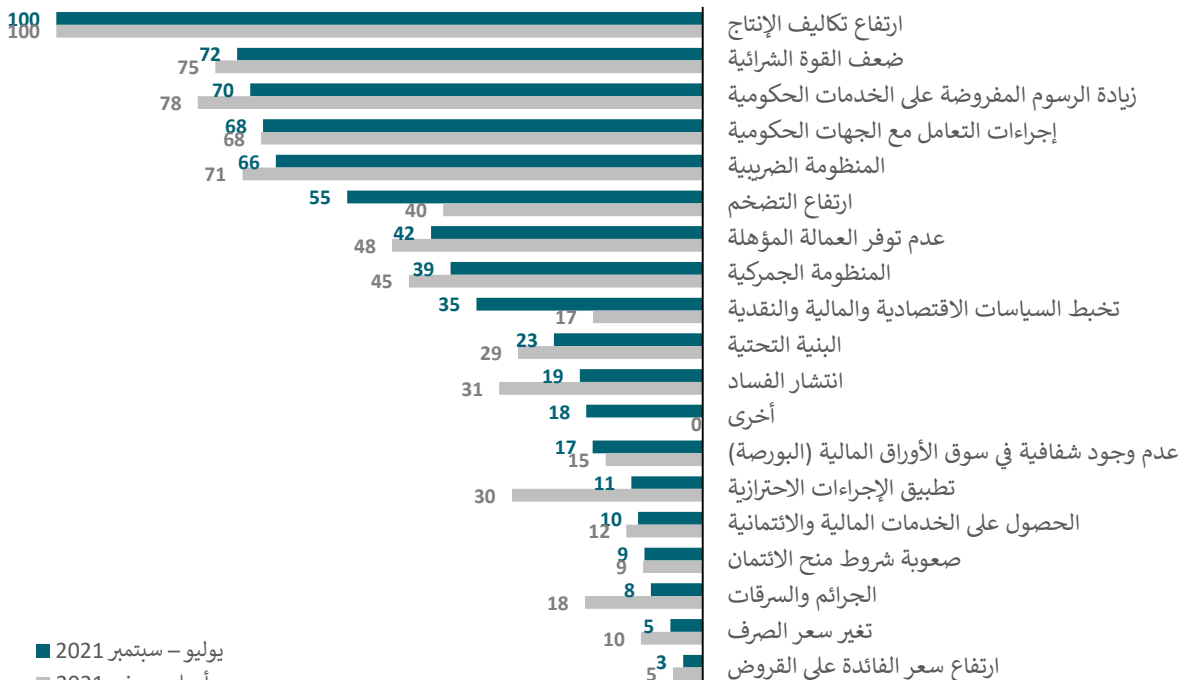
يوضح الشكل 2-1، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال ككل خلال الربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر 2021)، مرتبة تنازلياً حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

استمر تصدر ارتفاع تكاليف الإنتاج قائمة المعوقات لكافة الشركات خلال الربعين الحالي والسابق وذلك نتيجة زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج خاصة المستوردة بشكل جنوبي، وارتفاع أسعار نولون الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية، ونقص الخامات وزيادة أسعارها، بالإضافة إلى الارتفاع المتكرر في أسعار الطاقة والنقل، يليها ضعف القوة الشرائية والتي تنعكس في انخفاض مستوى الطلب المحلي مع ارتفاع الأسعار، ثم جاءت زيادة الرسوم الخاصة بالخدمات الحكومية كأبرز ثلاث معوق يواجه مجتمع الأعمال دون أن يقابله تحسن في الخدمات، ومنها الرسوم الجمركية ورسوم الطرق والكباري ورسوم التراخيص والتسجيل، ثم في المرتبة الرابعة تأتي معاناة الشركات من البيروقراطية في التعامل مع الجهات الحكومية سواء من حيث تعقد وبطء الإجراءات خاصة المرتبطة بالاستيراد والتصدير واستخراج التراخيص وعدم الربط بين الجهات الحكومية وعدم وجود شبك واحد للاستثمار في قطاع السياحة.

وجاءت التحديات المرتبطة بالمنظومة الضريبية كخامس أكبر معوق واجه كافة الشركات بأحجامها المختلفة، ويرجع ذلك إلى تعدد الأوعية الضريبية، والتقديرات الجزافية وطرق الفحص غير المنظمة والتي تختلف من موظف لآخر، فضلاً عن تأخر المستحقات في حالة رد الضرائب، وصعوبة التزام كافة القطاعات بالفاتورة الإلكترونية، وفرض رسوم ضريبة رأسمالية دون الإعلان عن آليات تطبيقها.

كما أظهرت النتائج معوقات أخرى واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، منها تحديداً القرارات المفاجئة للجهات الحكومية وعدم وجود فترة كافية للتنفيذ، وكذلك تأخير صرف مردود القيمة المضافة ودعم الصادرات في الوقت الذي تعاني فيه الشركات من أزمة سيولة.

وبمقارنة المعوقات التي واجهت الشركات خلال الربع محل الدراسة بمثيلتها خلال الربع السابق يتضح أنه اشتدت معاناة مجتمع الأعمال من ارتفاع التضخم، يليها تخبط السياسات الاقتصادية وعدم وجود شفافية في سوق الأوراق المالية، بينما تراجعت معاناتها بشكل طفيف فيما يتعلق بضعف القوة الشرائية والرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية والتحديات المتعلقة بالمنظومة الضريبية والجمركية. وظلت معاناة الشركات عند نفس شدتها بالنسبة لارتفاع تكاليف الإنتاج أو إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية.



المصدر: نتائج الاستبيان.

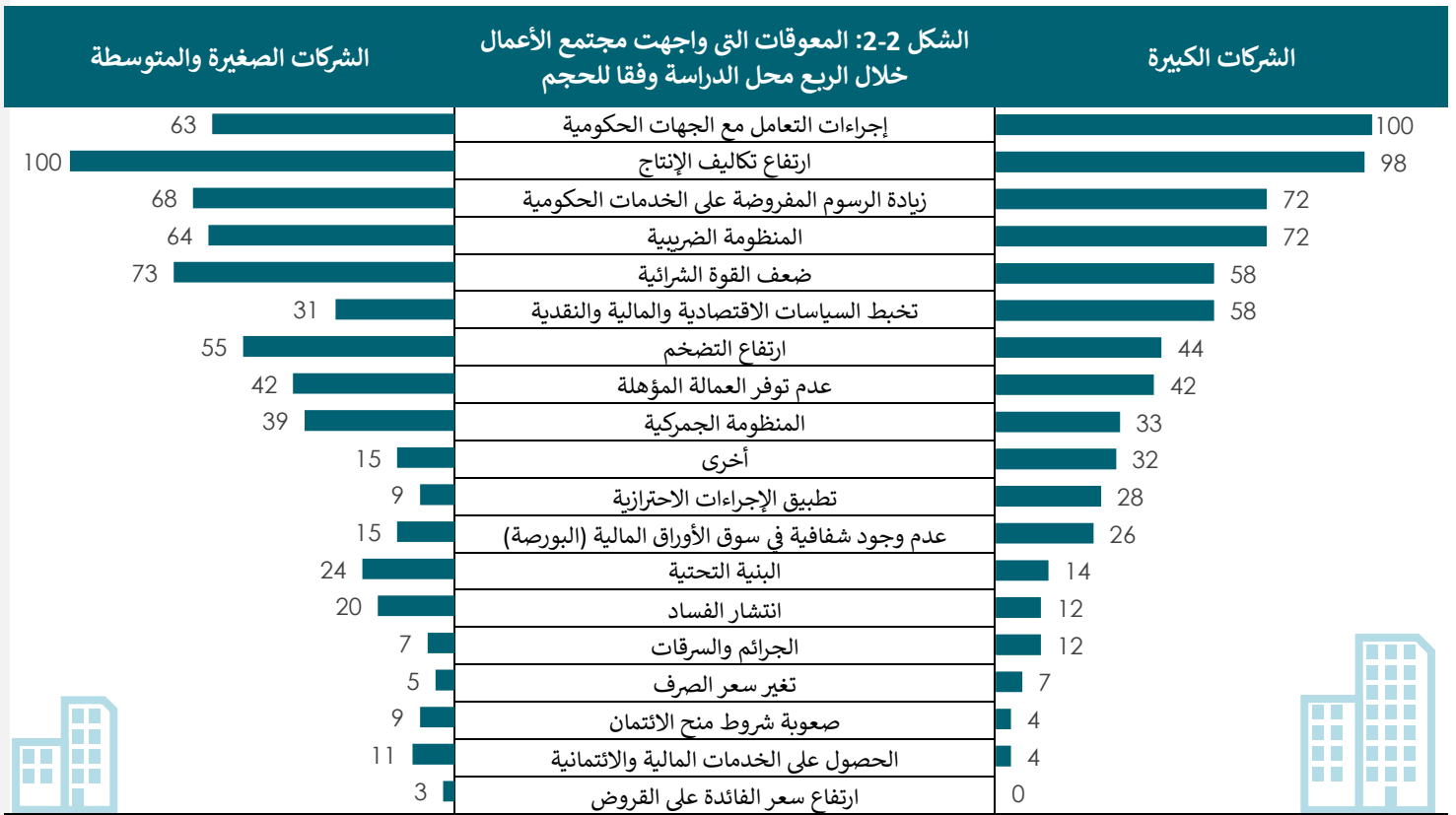
الشكل 2-1:  
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال ككل خلال الربع محل الدراسة (مؤشر مطمح لشدة المعوقات)

## المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال وفقا لأحجام الشركات

على مستوى أحجام الشركات، تباينت شدة المعوقات ما بين الأحجام المختلفة من الشركات؛ حيث استمر تصدر إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية قائمة المعوقات للشركات الكبيرة، يليه ارتفاع تكاليف الإنتاج ثم زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية والمعاملة من المنظومة الضريبية، في حين استمرت معاناة الشركات الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع تكاليف الإنتاج باعتباره المعوق الأساسي لها خلال الربع الحالي لأسباب سبق تناولها في الأجزاء السابقة، يليها ضعف القوة الشرائية وتراجع الطلب نتيجة البطالة وتراجع الدخل الحقيقية نظرا لزيادة الأعباء على المستهلكين، ثم تحديات تتعلق بزيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية وإجراءات التعامل مع الجهات الحكومية.

كما أظهرت النتائج معوقات أخرى واجهت الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع الحالي، ومنها عدم قدرة الشركات الصغيرة على التسويق الخارجي، وعدم التزام الجهات المتعامل معها بالسداد في المواعيد المحددة، وصعوبة الالتزام بالنظام الجديد للشحنات (ACI). كما أظهرت النتائج معوقات أخرى واجهت الشركات الكبيرة ومنها القرارات المفاجئة للحكومة وسرعة التنفيذ، وعدم تبني الحكومة لمشروعات تخدم قطاعات إنتاجية متعددة مثل التعبئة والتغليف.

ويوضح الشكل 2-2، المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة (وفقا للحجم) خلال الربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر 2021)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

وبمقارنة ترتيب شدة المعوقات التي تواجه مختلف أحجام الشركات خلال الربع الحالي مقارنة بالربع السابق يتضح زيادة معاناة الشركات الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع التضخم، بينما تراجعت معاناتها بصورة طفيفة من باقي المعوقات وثبتت شدة معاناتها من ارتفاع تكاليف الإنتاج، في حين ظلت معاناة الشركات الكبيرة من إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية ثابتة، وزادت معاناتها من ارتفاع تكاليف الإنتاج وتخبط السياسات الاقتصادية بينما تراجعت شدة معاناتها بشكل طفيف من باقي المعوقات.

## المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال وفقا للقطاعات الاقتصادية

هناك تباين في المعوقات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء ارتفاع تكاليف الإنتاج والتشغيل كأبرز معوق يواجه كلا من قطاع الصناعات التحويلية والتشييد والبناء وقطاع النقل. بينما جاءت إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية كأبرز معوق لكل من قطاعي السياحة والاتصالات، كما جاءت المنظومة الضريبية كأبرز معوق لقطاع الخدمات المالية يليها تخطب السياسات الاقتصادية.

واجهت شركات العينة في قطاعي الصناعات التحويلية والتشييد والبناء معاناة شديدة من مجموعة كبيرة من المعوقات بينما واجهت شركات السياحة والنقل والاتصالات معاناة من مجموعة محدودة من المعوقات. وتحديدا، عانى قطاع النقل من ضعف القوة الشرائية بينما عانى قطاع السياحة من زيادة الرسوم على الخدمات الحكومية يليه ضعف القوة الشرائية، وعانى قطاع الاتصالات من زيادة الرسوم الحكومية ثم تحديات المنظومة الضريبية.

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	
40	55	100	43	100	100	ارتفاع تكاليف الإنتاج
10	91	25	86	96	83	زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
25	100	25	100	73	80	إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية
27	9	71	64	90	74	ضعف القوة الشرائية
100	64	6	14	69	71	المنظومة الضريبية
13	45	6	29	33	61	عدم توفر العمالة المؤهلة
27	45	35	57	83	53	ارتفاع التضخم
-	36	40	0	15	38	المنظومة الجمركية
98	45	6	43	6	29	تخطب السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية
0	0	5	14	38	24	انتشار الفساد
17	45	31	0	25	19	البنية التحتية
0	0	3	21	8	17	تطبيق الإجراءات الاحترازية
23	28	20	50	-	13	أخرى
0	0	0	0	23	9	الجرائم والسرقات
-	27	40	0	8	7	الحصول على الخدمات المالية والائتمانية
-	9	40	0	6	7	صعوبة شروط منح الائتمان
0	9	0	0	10	7	تغير سعر الصرف
-	0	0	7	4	1	ارتفاع سعر الفائدة على القروض
71	0	0	0	0	0	عدم وجود شفافية في سوق الأوراق المالية (البورصة)

المصدر: نتائج الاستبيان.

الشكل 2-3:  
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقا للقطاع





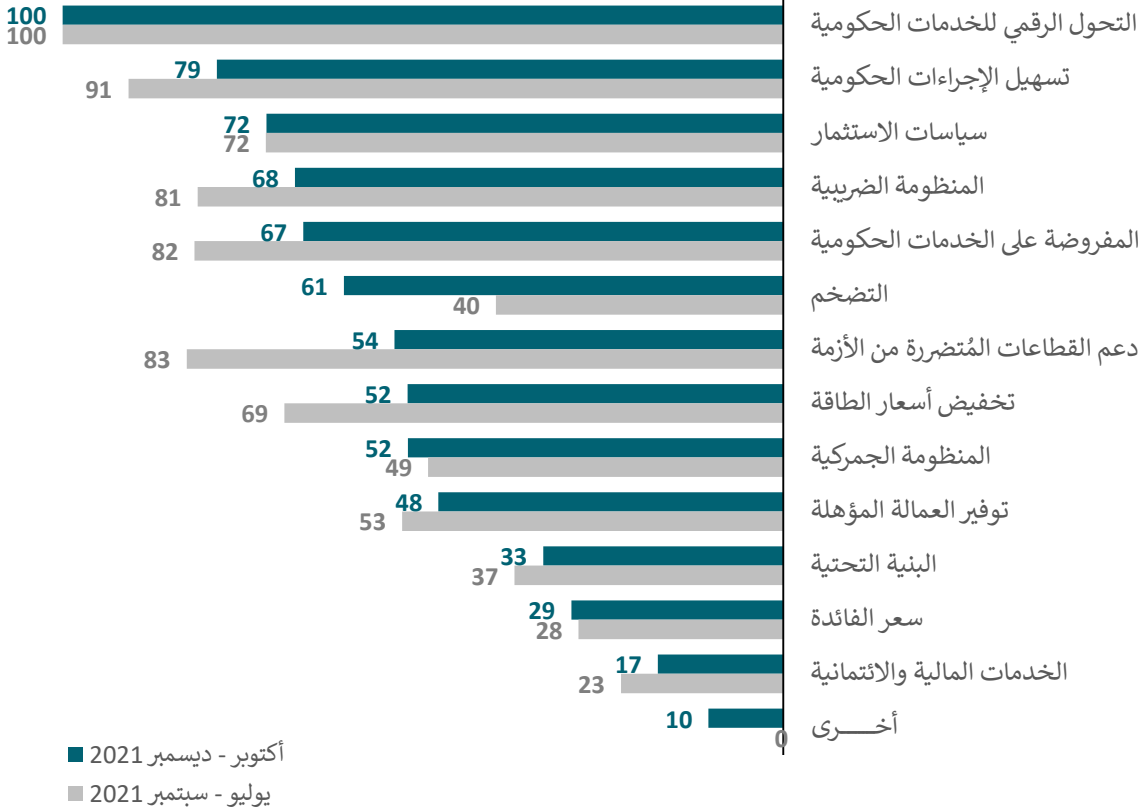


## أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها: تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، تسهيل الإجراءات الحكومية، وتحسن سياسات الاستثمار، وتخفيف الأعباء الضريبية، وتباينت الأولويات وفقا لأحجام الشركات والقطاعات الاقتصادية

الأولويات التي يجب التركيز عليها من منظور مجتمع الأعمال ككل

استمر إجماع شركات العينة على أن سرعة وتحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية تتصدر أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر وما يتضمنه من تيسير للإجراءات الحكومية. ويتطلب تحسين آليات التحول الرقمي وضع إطار زمني واضح، وربط الجهات الحكومية ببعضها، وتحسين البنية التحتية، وتقوية الشبكات، وزيادة تدريب العاملين والمستخدمين على النظام الجديد؛ ويليه تحسين سياسات الاستثمار بوضع سياسات مرنة وعلمية تبني فيها القرارات على أساس دراسة علمية لانعكاساتها على الاستثمار قبل صدورها، كما أن تطوير الجهاز الإداري شرط أساسي لجذب الاستثمار، ثم تحسين المنظومة الضريبية بمزيد من الإصلاحات وتسهيل إجراءات الفحص وتنظيمه وإلغاء التقدير الجزافي وتخفيف الأعباء الضريبية لا سيما للمشروعات الصغيرة، خاصة في ظل عدم التعافي الكامل من تداعيات الجائحة، ودراسة التكلفة والعائد المباشر وغير مباشر من أي زيادة ضريبية مقررة مع مراعاة تكلفة الفرصة البديلة من ضريبة الأرباح وتخفيض الرسوم على الخدمات الحكومية خاصة رسوم التسجيل والتراخيص وضرورة تحسن الخدمات المقدمة (الشكل 4-2).



المصدر: نتائج الاستبيان.

الشكل 4-2:  
أولويات  
تحسين  
مناخ  
الأعمال  
في مصر  
(مؤشر  
مطبع وفقا  
لأهمية  
الأولويات)



بمقارنة أولويات تحسين مناخ الأعمال في الربعين الحالي والقادم يتضح ظهور أولويات يرى مجتمع الأعمال ضرورة العمل عليها، وتتضمن تحديدا معالجة تحديات تتعلق بالتضخم وكذلك بالمنظومة الجمركية على الرغم من أن جزءا من المشكلات يرتبط بأسباب عالمية سبقت الإشارة إليها، وتتمثل في نقص المواد الخام وارتفاع أسعارها، اضطراب سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف الشحن، إلا أن جزءا من المشكلات له أسباب محلية تضيق أعباء على مجتمع الأعمال مثل الرسوم المرتفعة على الخدمات الحكومية، وارتفاع أسعار المرافق والطاقة والضرائب، وبطء إجراءات التخليص الجمركي.

## الأولويات التي يجب التركيز عليها من منظور مجتمع الأعمال وفقا لأحجام الشركات

بمقارنة الأولويات وفقا لأحجام الشركات يتضح ما يلي :

• ترى الشركات الكبيرة أن تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية وما يتبعه من تسهيل للإجراءات الحكومية، ثم تحسين سياسات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الحكومية ينبغي أن يكون على قائمة الأولويات لتحسين مناخ الأعمال .

كما أضافت أولويات أخرى ومنها وضع سياسات لزيادة نسبة المكون المحلي للإنتاج.

• تتفق الشركات الصغيرة والمتوسطة مع الكبيرة على أهمية تحسين آليات التحول الرقمي وما يتبعه من تسهيل للإجراءات الحكومية، بالإضافة إلى ضرورة حل مشاكلها مع المنظومة الضريبية وتخفيض الرسوم على الخدمات الحكومية ومعالجة التحديات المرتبطة بالتضخم كأهم أولويات تحسين مناخ الأعمال (الشكل 2-5).

كما أضافت أولويات أخرى ومنها فتح أسواق تصديرية وتقديم الدعم اللازم لهم للمنافسة في السوق الخارجية، وتبني سياسات جديدة لجذب المستثمرين.



المصدر: نتائج الاستبيان.

## الأولويات التي يجب التركيز عليها من منظور مجتمع الأعمال وفقا للقطاعات الاقتصادية

تباينت الأولويات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية على رأس الأولويات بالنسبة لقطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والنقل والاتصالات. بينما جاء تسهيل الإجراءات الحكومية من أهم أولويات قطاع التشييد والبناء. وجاء تخفيض الضرائب كأبرز أولوية لقطاع الخدمات المالية.

ونظرا لاتساع وتنوع المعوقات التي تواجه قطاعي الصناعة التحويلية والتشييد والبناء، فقد قاما بتحديد مجموعة واسعة أيضا من الأولويات التي ينبغي العمل عليها خلال الفترة القادمة. واشترك القطاعان في أهمية بذل مزيد من الجهود لتحسين سياسات الاستثمار وتخفيض الرسوم على الخدمات الحكومية وتحسين المنظومة الضريبية ومعالجة التضخم المحلي.

كما اتفق قطاعا التشييد والبناء والسياحة على ضرورة استمرار دعم القطاعات المتضررة من جائحة كورونا طالما استمرت الأزمة.

أما قطاع النقل فقد ركز على أولوية إصلاح المنظومة الجمركية بالأساس.

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	
85	100	100	100	98	100	التحول الرقمي للخدمات الحكومية
22	88	47	85	100	90	تسهيل الإجراءات الحكومية
69	74	11	38	92	82	سياسات الاستثمار
22	46	47	55	98	78	تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
100	46	8	13	83	77	المنظومة الضريبية
51	21	63	8	96	68	التضخم
15	46	12	15	58	67	توفير العمالة المؤهلة
22	17	35	30	75	65	تخفيض أسعار الطاقة
16	42	3	73	92	60	دعم القطاعات المتضررة من الأزمة
-	34	75	0	51	50	المنظومة الجمركية
22	13	0	0	60	37	سعر الفائدة
13	38	56	0	77	28	البنية التحتية
0	13	5	0	40	23	الخدمات المالية والائتمانية
22	-	28	10	-	7	أخرى

المصدر: نتائج الاستبيان.

## الشكل 2-6: أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر وفقا للقطاع

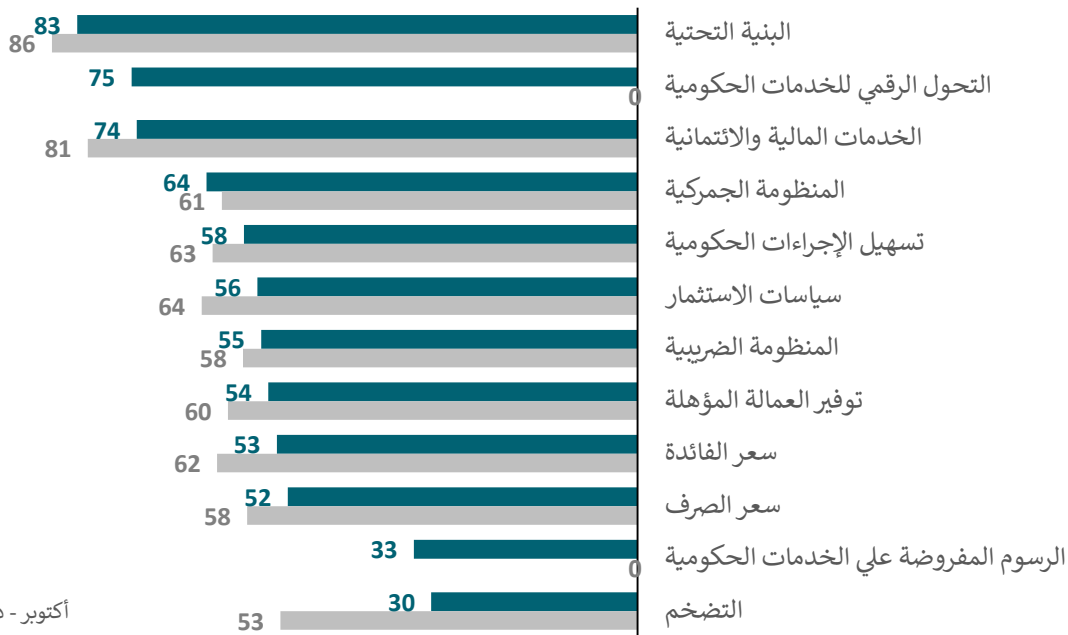


## توقعات مجتمع الأعمال حيال أوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً

توقعات بتحسين البنية التحتية، التحول الرقمي للخدمات الحكومية، الخدمات المالية والائتمانية، المنظومة الجمركية

في ضوء مشروعات الحكومة وتوجهاتها الحالية تتوقع غالبية الشركات استمرار التحسن في البنية التحتية نظراً للمشروعات المختلفة التي تنفذها الدولة في هذا المجال، يليها التحول الرقمي للخدمات الحكومية نتيجة الجهود المتعددة التي يتم الإعلان عنها في هذا الشأن (الشكل 2-7).

شهد باقي المجالات توقعات بتحسين الأداء فيها ولكن بدرجة أقل مقارنة بالربع السابق باستثناء المنظومة الجمركية والتي زادت توقعات تحسنها عن الربع السابق، ويعكس ذلك جهود تطوير الموائج وإجراءات ميكنة المنظومة على الرغم من التحديات التي تواجه تطبيق نظام التسجيل المسبق ACI.



الشكل 2-7:  
توقعات  
مجتمع الأعمال  
لأوجه التحسن  
بناء على رؤيته  
لتوجهات  
الحكومة حالياً  
(وفقاً لنفس  
منهجية بارومتر  
الأعمال)

المصدر: نتائج الاستبيان.

■ أكتوبر - ديسمبر 2021  
■ يوليو - سبتمبر 2021

## ثالثا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية

### 3-1 تقييم الأداء

تحسن كافة مؤشرات تقييم الأداء للشركات الكبيرة وتباين في المؤشرات للشركات الصغيرة والمتوسطة

حقق مؤشرا المبيعات المحلية والصادرات أداء جيدا للشركات الكبيرة خلال الربع محل الدراسة وانعكس ذلك على مؤشري الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية، وانخفاض ملحوظ للمخزون نتيجة الانفتاح التدريجي للأسواق المحلية والخارجية وكذلك التوسع في حملات التحصين ضد الفيروس مما أدى إلى ارتفاع مؤشر الصادرات ليكون الأعلى على مستوى كافة المؤشرات .

وبمقارنة تقييم الأداء للربع الحالي مقابل الربع السابق يتضح تحسن في أداء مؤشرات الصادرات والإنتاج والمخزون السلعي، وتراجع مؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية، في حين ظل مؤشر المبيعات المحلية ثابتا عند نفس قيمته للربع السابق، مما يشير إلى أن عودة الطلب الخارجي وزيادة الصادرات تم تلبيته بالسحب من المخزون وليس زيادة استغلال الطاقة الإنتاجية.

وبمقارنة تقييم الأداء بالربع المناظر، يتضح تحسن مؤشر الصادرات، وتراجع مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية مما أدى إلى ارتفاع المخزون السلعي، ويعكس ما سبق عدم تعافي الطلب.

وجاء أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة متواضعا مقارنة بأداء الشركات الكبيرة؛ حيث أظهرت النتائج ارتفاعا طفيفا جدا في مؤشر الإنتاج نتيجة النقص الشديد في مستلزمات الإنتاج وانعكس ذلك على تراجع مؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية، كما انعكس على مؤشر المبيعات المحلية؛ حيث جاء المؤشر عند المستوى المحايد، وانخفاض المبيعات في السوق الخارجي وكذلك انخفاض المخزون السلعي (الشكل 3-1).

وبمقارنة الأداء في الربع الحالي بمثيله في الربع السابق يتضح تحسن مؤشر الصادرات وإن كان لا يزال متواضعا، إلا أنه أفضل من الأداء في الربع السابق، بينما تراجعت مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية وكان التراجع الأكبر في مؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية.

وبمقارنة الأداء في الربع الحالي بمثيله في الربع المناظر، يتضح تحسن مؤشر المخزون السلعي، وتراجع مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية. وهو ما يشير إلى أن تلبية الطلب المحدود محليا وخارجيا تم من خلال السحب من المخزون.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-1: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم - تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
	الفترة	المؤشر	القيمة	
51	يوليو - سبتمبر 2021	الإنتاج	67	
	أبريل - يونيو 2021	الإنتاج	61	
	يوليو - سبتمبر 2020	الإنتاج	70	
52	يوليو - سبتمبر 2021	المبيعات المحلية	63	
	أبريل - يونيو 2021	المبيعات المحلية	63	
	يوليو - سبتمبر 2020	المبيعات المحلية	70	
65	يوليو - سبتمبر 2021	الصادرات	75	
	أبريل - يونيو 2021	الصادرات	42	
	يوليو - سبتمبر 2020	الصادرات	65	
50	يوليو - سبتمبر 2021	استغلال الطاقة الإنتاجية	51	
	أبريل - يونيو 2021	استغلال الطاقة الإنتاجية	57	
	يوليو - سبتمبر 2020	استغلال الطاقة الإنتاجية	56	
64	يوليو - سبتمبر 2021	المخزون السلعي*	44	
	أبريل - يونيو 2021	المخزون السلعي*	32	
	يوليو - سبتمبر 2020	المخزون السلعي*	47	
46	يوليو - سبتمبر 2021	الإنتاج	67	
	أبريل - يونيو 2021	الإنتاج	61	
	يوليو - سبتمبر 2020	الإنتاج	70	
40	يوليو - سبتمبر 2021	المبيعات المحلية	63	
	أبريل - يونيو 2021	المبيعات المحلية	63	
	يوليو - سبتمبر 2020	المبيعات المحلية	70	
58	يوليو - سبتمبر 2021	الصادرات	75	
	أبريل - يونيو 2021	الصادرات	42	
	يوليو - سبتمبر 2020	الصادرات	65	
47	يوليو - سبتمبر 2021	استغلال الطاقة الإنتاجية	51	
	أبريل - يونيو 2021	استغلال الطاقة الإنتاجية	57	
	يوليو - سبتمبر 2020	استغلال الطاقة الإنتاجية	56	
55	يوليو - سبتمبر 2021	المخزون السلعي*	44	
	أبريل - يونيو 2021	المخزون السلعي*	32	
	يوليو - سبتمبر 2020	المخزون السلعي*	47	

المصدر: نتائج الاستبيان.




\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

## ارتفاع جنوبي في أسعار المدخلات وارتفاع طفيف في مؤشر الأجور، وانعكس ذلك في ارتفاع كبير في أسعار المنتجات النهائية على مستوى كافة أحجام الشركات

أظهرت نتائج تقييم الأداء ارتفاع جنوبي في أسعار المدخلات لكافة الشركات نتيجة استمرار العوامل الدافعة لذلك محليا وعالميا بل وتفاقمها، فعالميا شهدت أسعار المواد الخام ارتفاعا ملحوظا خلال الربع محل الدراسة، كما ارتفعت رسوم الشحن والنقل نظرا لاضطراب سلاسل التوريد العالمية وبطء حركة الحاويات وتأخر مدد التسليم علاوة على ما واجهته الشركات محليا من بطء في إجراءات التخليص الجمركي وارتفاع أسعار خدمات الشحن بأضعاف السعر المعتاد، وزيادة تكاليف التشغيل بشكل عام بسبب ارتفاع أسعار الوقود والنقل. كما أظهرت النتائج ارتفاع مؤشر الأجور بشكل طفيف نتيجة اضطراب كافة الشركات لمنح حوافز وعمولات خلال هذه الفترة للحفاظ على العاملين، وانعكس كل ما سبق في ارتفاع ملحوظ في مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات. وكان الارتفاع في مؤشر أسعار المنتجات النهائية أكبر في حالة الشركات الكبيرة (15 نقطة) عن الشركات الصغيرة والمتوسطة (8 نقاط) عن المستوى المحايد (الشكل 2-3).

تجاوز مؤشرا أسعار المدخلات وأسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات بمختلف أحجامها خلال الربع الحالي مثلتها في الربعين السابق والمناظر.

ورغم أن ارتفاع أسعار المدخلات يمثل تحديا واضحا واجهته كافة الشركات، إلا أن معاناة الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت أكبر في ظل غياب آليات الشراء المجمع وانخفاض السيولة لديها وبالتالي ارتفاع التكاليف التي تتحملها.

الشكل 2-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم		تقييم الأداء	
الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة
58	يوليو - سبتمبر 2021	 أسعار المنتجات النهائية	65
56	أبريل - يونيو 2021		56
49	يوليو - سبتمبر 2020		50
4	يوليو - سبتمبر 2021	 أسعار المدخلات*	7
23	أبريل - يونيو 2021		33
32	يوليو - سبتمبر 2020		39
51	يوليو - سبتمبر 2021	 الأجور	51
56	أبريل - يونيو 2021		62
53	يوليو - سبتمبر 2020		50

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض أسعار المدخلات والعكس بالعكس.



## استمرار تراجع مؤشري الاستثمار والتشغيل للشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسن مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة

على الرغم من جهود الحكومة لتحسين بيئة الأعمال ودعم كافة الشركات:

- استمر تراجع مؤشري الاستثمار والتشغيل للشركات الصغيرة خلال الربعين الحالي والسابق، بينما أظهرت نتائج الشركات الكبيرة استمرار التحسن في مؤشر الاستثمار خلال كل من الربع الحالي والسابق والمناظر، وانخفاض طفيف في مؤشر التشغيل خلال الربع الحالي مقارنة بالربع السابق، إلا أنه يعد أفضل من مثيله في الربع المناظر؛ مما يشير لقدرة الشركات الكبيرة على الاستفادة من الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتحسين مناخ الاستثمار؛ غير أن هذه الاستثمارات لم يواكبها ارتفاع مؤشر التشغيل.
- أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فمن الضروري مراجعة المبادرات والحوافز التي تعلنها الدولة للمنشآت الصغيرة وسرعة التدخل لحل مشاكلها الحالية مثل ارتفاع الرسوم الحكومية، علاوة على مراجعة أدوار الجهات المختلفة المنوط بها تقديم الدعم الفني لهذه المنشآت وحل مشاكلها من ارتفاع تكاليف الإنتاج ومشاكل التسويق (الشكل 3-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم				الشركات الكبيرة
	تقييم الأداء				
49	يوليو - سبتمبر 2021	الاستثمار	يوليو - سبتمبر 2021	57	
	أبريل - يونيو 2021		أبريل - يونيو 2021	54	
	يوليو - سبتمبر 2020		يوليو - سبتمبر 2020	52	
49	يوليو - سبتمبر 2021	التشغيل	يوليو - سبتمبر 2021	49	
	أبريل - يونيو 2021		أبريل - يونيو 2021	53	
	يوليو - سبتمبر 2020		يوليو - سبتمبر 2020	45	

المصدر: نتائج الاستبيان.

### توقعات بتحسين معظم مؤشرات النشاط الاقتصادي للشركات الكبيرة وبتراجع معظمها للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع القادم

تتوقع الشركات الكبيرة تحسناً في معظم مؤشرات النشاط الاقتصادي خلال الربع القادم أكتوبر - ديسمبر 2021 باستثناء مؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية والذي يتوقع أن يشهد ثباتاً خلال الربع القادم وهي توقعات أكثر تفاؤلاً مقارنة بالربع السابق. وربما يُعزى ذلك إلى التوقعات بتعافي الاقتصاد العالمي (الشكل 3-4).

بمقارنة التوقعات للربع القادم بالتوقعات في الربع السابق للشركات الكبيرة يتضح زيادة التفاؤل بشأن تحسن مؤشرات الإنتاج والصادرات والمخزون السلعي خلال الربع الحالي مقارنة بالسابق، وظلت التوقعات تجاه المبيعات المحلية ثابتة، بينما تراجعت توقعات مؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية. ومقارنة بالربع المناظر، جاءت التوقعات أكثر تفاؤلاً بشأن الإنتاج والصادرات وأقل تفاؤلاً بشأن المبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية.

وجاءت توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة حيال الربع القادم غير متفائلة بشأن معظم مؤشرات النشاط الاقتصادي باستثناء الصادرات والتي من المتوقع أن تشهد تحسناً، فبمقارنة التوقعات للربع القادم بمثلتها للربع السابق نجد أنها جاءت أقل تفاؤلاً بشأن الإنتاج والمبيعات والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية. وبمقارنتها بتوقعات الربع المناظر نجدها أقل تفاؤلاً بشأن الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية، بينما كانت أكثر تفاؤلاً بشأن الصادرات والمخزون السلعي.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-4: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحجم والتوقعات			الشركات الكبيرة
	أكتوبر - ديسمبر 2021	يوليو - سبتمبر 2021	أكتوبر - ديسمبر 2020	
44	67	57	الإنتاج	68
			60	
			66	
42	67	57	المبيعات المحلية	64
			64	
			69	
58	63	53	الصادرات	71
			50	
			70	
44	54	50	استغلال الطاقة الإنتاجية	50
			54	
			53	
57	43	46	المخزون السلعي*	41
			43	
			50	

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

## توقعات باستمرار ارتفاع مؤشري أسعار المدخلات والأجور عن المستوى المحايد وانعكاس ذلك في ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية

تتوقع كافة الشركات استمرار الارتفاع في أسعار المدخلات وتكاليف الإنتاج نتيجة توقعات الشركات باستمرار الارتفاع في أسعار تكاليف الإنتاج والتشغيل، ومنها ارتفاع أسعار المواد الخام. كما يتوقع مجتمع الأعمال زيادة رسوم الخدمات الحكومية ومنها الرسوم الجمركية، وزيادة أسعار مواد التعبئة والتغليف وارتفاع أسعار الشحن ونقل البضائع، بالإضافة إلى عدم التيقن حيال انتظام سلاسل التوريد في المدى القريب. كما أظهرت النتائج توقعات بارتفاع مؤشر الأجور لكافة الشركات. وبالتالي تنعكس الارتفاعات في مؤشري المدخلات والأجور على ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات خلال الربع القادم (الشكل 3-5).

بالنسبة لأسعار المنتجات النهائية والأجور، فتوقعاتها حيال الربع القادم جاءت أعلى من توقعات الربع المناظر لكافة الشركات.

الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل 3-5: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم المتوقع				الشركات الكبيرة	
		التوقعات					
58		أكتوبر - ديسمبر 2021	أسعار المنتجات النهائية 	أكتوبر - ديسمبر 2021	57		58
		يوليو - سبتمبر 2021		يوليو - سبتمبر 2021			
		أكتوبر - ديسمبر 2020		أكتوبر - ديسمبر 2020			
52		أكتوبر - ديسمبر 2020		أكتوبر - ديسمبر 2020	48		
25		أكتوبر - ديسمبر 2021	أسعار المدخلات* 	أكتوبر - ديسمبر 2021	36		29
		يوليو - سبتمبر 2021		يوليو - سبتمبر 2021			
		أكتوبر - ديسمبر 2020		أكتوبر - ديسمبر 2020			
49		أكتوبر - ديسمبر 2020		أكتوبر - ديسمبر 2020	49		
51		أكتوبر - ديسمبر 2021	الأجور 	أكتوبر - ديسمبر 2021	51		57
		يوليو - سبتمبر 2021		يوليو - سبتمبر 2021			
		أكتوبر - ديسمبر 2020		أكتوبر - ديسمبر 2020			
52		يوليو - سبتمبر 2021		يوليو - سبتمبر 2021	57		
50		أكتوبر - ديسمبر 2020		أكتوبر - ديسمبر 2020	50		





المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

## توقعات بثبات مؤشر التشغيل لكافة الشركات، وثبات مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة وتحسن طفيف له على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة

توقعت الشركات الكبيرة ثبات مؤشر الاستثمار عند المستوى المحايد خلال الربع القادم وهي توقعات أقل تفاؤلاً مقارنة بالربع السابق ونفس توقعات الربع المناظر، بينما أظهرت النتائج توقعات بتحسن طفيف في مؤشر الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع القادم (أكتوبر - ديسمبر 2021) مسجلاً 51 نقطة وهي توقعات أعلى بنقطة واحدة عن مثيلتها خلال الربعين السابق والمناظر، وربما يعكس تواضع مؤشر التوقعات للاستثمار من كافة الشركات.

وجاءت توقعات كافة الشركات بالنسبة لمؤشر التشغيل عند المستوى المحايد، الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة مجتمع الأعمال على توليد فرص عمل جديدة خاصة في ظل المعاناة الحالية من الركود وارتفاع تكاليف الإنتاج، لذا يتطلب الأمر ضرورة مراجعة أسعار الخدمات الحكومية والطاقة ومعالجة التحديات الضريبية بما يخفف من الأعباء الواقعة على مجتمع الأعمال ويساعد على الاحتفاظ بالعمالة الحالية، بالإضافة لتحفيز الشركات على زيادة مستويات التشغيل من خلال مراجعة قانون العمل ومدفوعاتها الخاصة بالتأمينات وغيرها من التحديات التي تحد من قدرة الشركات على خلق فرص العمل (الشكل 3-6).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-6: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقاً للحجم والتوقعات				الشركات الكبيرة
	التوقعات	الاستثمار	التشغيل	التوقعات	
51	أكتوبر - ديسمبر 2021	الاستثمار 	التشغيل 	أكتوبر - ديسمبر 2021	50
50	يوليو - سبتمبر 2021			يوليو - سبتمبر 2021	54
50	أكتوبر - ديسمبر 2020			أكتوبر - ديسمبر 2020	50
50	أكتوبر - ديسمبر 2021	التشغيل 	التشغيل 	أكتوبر - ديسمبر 2021	50
50	يوليو - سبتمبر 2021			يوليو - سبتمبر 2021	50
51	أكتوبر - ديسمبر 2020			أكتوبر - ديسمبر 2020	50

المصدر: نتائج الاستبيان.

## ملحق الجداول

الجدول م1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو - أغسطس - سبتمبر 2021)<sup>8</sup>

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية		
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل
مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>
النشاط الاقتصادي	48	44	48	53	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49
الإنتاج	51	44	48	56	44	44	44	44	44	44	44	44	44	44	44	44	44	44
المبيعات المحلية	49	41	49	80	41	41	41	41	41	41	41	41	41	41	41	41	41	41
الصادرات	49	-	49	50	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المخزون	58	56	58	48	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	47	46	47	75	46	46	46	46	46	46	46	46	46	46	46	46	46	46
الأسعار	69	57	69	50	57	57	57	57	57	57	57	57	57	57	57	57	57	57
أسعار المنتجات النهائية	69	57	69	50	57	57	57	57	57	57	57	57	57	57	57	57	57	57
أسعار المدخلات الوسيطة	5	7	5	0	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
مستوى الأجور	52	50	52	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
المدخلات الأساسية	53	48	53	50	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48
الاستثمار	53	48	53	50	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48
التشغيل	49	48	49	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48

الجدول م2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 2021)<sup>8</sup>

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية		
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل
مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>	مؤشر <sup>9</sup>
النشاط الاقتصادي	51	45	51	44	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
الإنتاج	55	43	55	20	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43
المبيعات المحلية	51	43	51	14	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43
الصادرات	61	-	61	60	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المخزون	53	57	53	71	57	57	57	57	57	57	57	57	57	57	57	57	57	57
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	48	48	48	25	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48
الأسعار	65	64	65	50	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
أسعار المنتجات النهائية	65	64	65	50	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
أسعار المدخلات الوسيطة	29	0	29	50	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مستوى الأجور	51	48	51	50	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48
المدخلات الأساسية	51	48	51	50	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48	48
الاستثمار	50	52	50	50	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
التشغيل	50	46	50	50	46	46	46	46	46	46	46	46	46	46	46	46	46	46

<sup>8</sup> تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.  
<sup>9</sup> مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

الجدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها)  
(يوليو - أغسطس - سبتمبر 2021)<sup>10</sup>

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر <sup>11</sup>
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي							
الإنتاج	34	33	32	51	57	29	67
المبيعات المحلية	34	34	33	50	50	17	63
الصادرات	13	61	26	46	69	23	75
المخزون	21	44	35	55	39	22	44
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	10	69	21	47	19	14	51
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	31	63	6	58	48	5	65
أسعار المدخلات الوسيطة	94	6	0	6	93	7	7
مستوى الأجور	4	96	0	51	5	95	51
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	5	87	8	49	29	67	57
التشغيل	8	79	13	49	0	95	49

الجدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها)  
(أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 2021)<sup>10</sup>

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر <sup>11</sup>
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي							
الإنتاج	25	33	41	44	57	33	68
المبيعات المحلية	22	34	44	42	47	6	64
الصادرات	36	52	12	58	58	0	71
المخزون	12	55	33	57	33	6	41
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	7	66	27	44	10	81	50
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	29	70	1	58	24	76	57
أسعار المدخلات الوسيطة	67	33	0	25	43	57	36
مستوى الأجور	3	96	1	51	5	95	51
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	3	96	1	51	0	100	50
التشغيل	2	95	3	50	0	100	50

<sup>10</sup> تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.  
<sup>11</sup> مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.